

نبيل بنعبد الله يقول إن السجال مقبول ولكن الشخصية وتحريف المواقف ممنهجان

نحن مع إلغاء التعصيب ومنع زواج القاصرات والتعدد ولا ندعو إلا لأسرة من زوج وزوجة

يعتبر نبيل بنعبد الله من القيادات السياسية الحاضرة بقوة في ساحة الفعل السياسي، بعد أن طرح حزبه تعديلات تصنف في خانة التحديث في مدونة الأسرة، وهو ما جرّ عليه الانتقاد من حليف الأمم، حزب الإسلاميين. لكن الأمين العام للتقدم والاشتراكية الذي اشترط قبل إجراء الحوار عدم شخصنة النقاش رغم أنه كان عرضة لذلك، حرص على تقديم تصورات حزبه. كما عبّر عنها وليس كما جرى تأويلها - في القضايا التي تثير سجلا محتدما، والتي يقول إنها لا تتعارض مع مضمون الدستور ولا تخرج عن الإسلام المعتدل الذي يدين به المغاربة، والحكم في النهاية للقراء الكرام.



حاوره : محمد كريم بوخصاص

« شهدنا في الأيام الماضية سجلا حادا بشأن بعض التعديلات المقدمة في مدونة الأسرة، حتى أنكم تعرضتم لهجوم بسبب التعديلات التي تدافعون عنها، كيف تعلق على ذلك؟

■ أن يحصل سجال فهذا أمر طبيعي، لكن المشكلة تكمن في أن تتخلل السجال مجموعة من الانحرافات المرتبطة بتحريف المواقف وتشويهها، أو شخصنة الطرح بشكل سلبي ومسيء للأشخاص، أو حتى محاولة التكفير والتخوين لمن يدعو إلى تحديث ديمقراطي في سياق ما سمح به الدستور. لذلك نسقط في حزب التقدم والاشتراكية، في أي ممارسة من هذا الشكل، ولن نساير من يسعى إلى إحداث تشنج داخل المجتمع حول مسألة هي في نهاية المطاف مرتبطة بالسعي إلى تحديث المجتمع وتقوية أواصر الأسرة، والمضي قدما في بناء مجتمع ديمقراطي تسوده الحرية والكرامة والمساواة.

■ إن السجال في هذا الموضوع أمر طبيعي، ولكن يجب أن يحدث بهدوء واحترام للأخرى. ومن هذا المنطلق نحن كحزب، إلى جانب مجموعة من المكونات التقدمية والديمقراطية الأخرى، نسعى جميعا إلى تحقيق الإصلاح دون الإساءة لأحد. ما هي أهم المطالب التي تدافعون عنها للوصول إلى مدونة أسرة جديدة تستجيب للتحديات المطروحة؟

■ نحن في التقدم والاشتراكية، وعلى غرار ما قامت به مجموعة من الأحزاب اليسارية الأخرى، وضعنا مقاربتين للموضوع من داخل الدستور، الذي ينص في الفقرة الأولى من تصديره على أن المغرب دولة ديمقراطية تلتزم بالحرية والديمقراطية والمساواة، وبالمواثيق الدولية التي وقعها، كما ينص في الفقرة الثانية على أن المغرب دولة إسلامية. من هذا المنطلق، فإن المغرب ملتزم بالمقاربة المعتدلة لدينا الإسلامي الحنيف، وذلك خلافا لما يسعى البعض إلى فرضه، باعتباره مسألة جامعة وأحد ثوابت الأمة في الدستور الذي صوتنا جميعا عليه، وحظي بإجماع حتى ممن يسعى إلى تاجيح النقاش الجاري وإحداث تشنج عميق على مستوى المجتمع.

■ وبالتالي، لا يمكن قبول الآراء المعبر عنها انطلاقا من نزعة محافظة ومنغلقة للإسلام، وانطلاقا من تأويلات تلزم فقط من يديها، لأن في المغرب مصدر رسمي يشرف على قضايا الدين، ولا يخول الدستور لأحد غير إمامة المؤمنين أن يتفرد بمقاربة دينية، خصوصا حين تكون هذه المقاربة منغلقة أو غارقة في المحافظة. وعلى هذا الأساس نعتبر أن المجتمع المغربي في سنة 2024 لا يمكن أن يستمر فيه زواج القاصرات دون سن 18 سنة، فمكان القاصر التي لم تبلغ سن الرشد هو المدرسة، ولا يمكن أن تناط بها مسؤوليات سابقة لأوانها كترية الأطفال وغيرها، وفي ظل ظروف قاسية وقاهرة، بالنظر إلى أنها تكون في وضعية «ترويح قسري».

■ أيضا، نؤكد على ضرورة تحقيق قفزة أساسية، اليوم، بمنع تعدد الزوجات، بما أنه لم يعد مقبولا بشكل أساسي في المجتمع، إذ يتعارض التعدد مع مبدأ المساواة الذي يؤكد الدين نفسه، فمن المستحيل تحقيق العدل بين عدة زوجات. كما نشدد على ضرورة إسناد الولاية القانونية بالتساوي بين الرجل والمرأة وفقا للإمكانات والظروف المتاحة، دون أن يتمتع الرجل بتفوق في هذا الجانب. فهذا يؤدي إلى مجموعة من المقاربات الغريبة جدا، حيث قد تجد المرأة تحتل

أعلى المناصب، ولكن لا يمكنها تسجيل ابنائها في المدرسة أو الحصول على وثائق إدارية لصالحهم. كما ندعو أيضا إلى ضرورة تبسيط مساطر الطلاق، مع إقرار نوعين من الطلاق فقط: الطلاق للشقاق والطلاق الاتفاقي. وبهذا يمكننا التعامل مع العديد من المشاكل التي تنشأ داخل الأسر وتترتب عنها.

■ من جهة أخرى، نعتقد أنه من الضروري تحقيق الوساطة الاجتماعية بدلا من الوساطة المجتمعية التي تحدث داخل المحاكم والتي عادة ما تكون شكلية. نحن نسعى إلى وساطة اجتماعية حقيقية قادرة على إصلاح العلاقات داخل الأسر، وهذا يعكس رغبتنا في تعزيز روابط الأسرة. كما نعتقد أنه يجب أن تعود الأموال المكتسبة خلال فترة الزواج إلى الزوجين معا على قدم المساواة. وهذه المسألة مرتبطة بالعدالة وبالجهود التي تبذلها المرأة في بناء الأسرة القوية في مجتمع اليوم. أيضا، نشدد على أهمية استخدام التقنيات العلمية الحديثة، مثل التحليل الجيني، في إثبات النسب، بهدف حماية حقوق الأطفال على جميع الأصعدة وضمان حماية المرأة من أشكال التمييز. بالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن مسألة حضانة الأطفال يجب أن تعود بالأساس إلى الأم، وأن يتم ضمان جميع حقوقها المتعلقة بالحضانة من أجل مصلحة الأطفال. وضمن هذا الإطار، نرى أنه يجب أن يكون بيت الزوجية مكانا مخصصا لممارسة حقوق الحضانة كلما كان ذلك ممكنا.

■ من القضايا التي تثير الجدل، وهي محكمة بتصوص دينية قطعية، قضية الإرث، ماهي مطالبكم في هذا الشأن؟

■ في مسألة الإرث، وخلافا لما تؤكد نفس الأطراف التي تصدر مواقفها بتشنج كبير، نحن في الحزب، وعدد من المنظمات النسائية الديمقراطية، نرى أن ما يُعرف بالتعصيب لا أساس له في الدين، لذلك يجب حذف التعصيب الذي يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق النساء اللواتي يُحرمن من نصيبهن في الإرث، خاصة في الظروف التي نعرفها جميعا.

■ كما نشدد على ضرورة توسيع نطاق استخدام الوصية، لتجنب العديد من المشاكل التي تحدث. وكما هو الحال في التعصيب، فإننا نرى أنه لا يوجد نص قطعي يمنع استخدام الوصية، والحديث النبوي الذي يُستدل به في هذا السياق «لا وصية لوارث، ضعيف بإجماع كل المدارس الفقهية» بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المدارس الفقهية الحديثة أن الوصية لا تتعارض مع المبادئ الدينية، وليس هناك اعتراض حقيقي على استخدامها. لذلك، نحن نسعى بجديّة إلى تحقيق التوازن بين احترام المرجعية الدينية والسعي نحو تحقيق التحديث والديمقراطية والمساواة والحرية، مع الالتزام بمضمون الدستور والمواثيق الدولية.

■ من النقاط التي أثارت جدلا كبيرا أيضا، تعريف الأسرة. والطرف الآخر يتهمكم بأنكم تدافعون عن توسيع نطاق الأسرة بما يتجاوز التعريف القائل بأنها مشكلة من زوج وزوجة، كيف تردون على هذه المسألة؟

■ هذا من التحريفات الكبيرة التي ساقها الطرف الآخر. بالله عليكم هل بإمكان حزب أن يخوض في متاهات من هذا النوع؟ إن الأسرة المغربية التي نسعى لتعزيزها هي الأسرة التي تتكون من الرجل والمرأة، وتقوم على أساس «علاقة الزواج، تحترم الإجراءات القانونية المعمول بها، أي المثل أمام العدول الشرعيين الذين يعملون على توثيق «عقد الزواج، أو «عقد



نبيل بنعبد الله

اجتهاد من داخل الدستور، حيث يُخيل لي أن هناك سعيا إلى تسييس في غير محله، رغبة في استرجاع بعض الأمجاد والتأثير على مجموعة من الأوساط المغربية، من أجل توسيع النفوذ واستعادة مستويات من التأثير السياسي التي لم تعد موجودة بالنسبة لهذا الطرف.

■ أن تكون هناك نظرة محافظة فذلك يدخل في إطار تعدد الآراء والتعددية السياسية التي يلتزم بها المغرب، لكن لا ينبغي التعرض للأشخاص أو ما شابه ذلك. وكما تلاحظون، وأنتم تعملون على إجراء هذا الحوار، لم أخض أبدا بأي شكل من الأشكال في موقف من مواقف الآخرين من أجل تحويره أو إخراجه عن إطاره أو تشويهه عكس ما تقوم به الأطراف الأخرى.

■ أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.

■ أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.

■ أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.

■ أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.

■ أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.



أريد أن أتوجه إلى هؤلاء، بكل هدوء بالقول: دافعوا عن رأيكم فذلك من صميم حقوقكم، ولكن احترموا في نفس الوقت الآخرين وتقيدوا بعدم السقوط في التشويش والتحريف وتوجيه مجموعة من التهم والنعوتات غير اللائقة لمن كان لهم معكم مسار مشترك في أوقات بشدة.

■ النكاح، كما كان يسمى سابقا. ومن يحاول أن يدخل في انزاع المغاربة أننا نتبع توجهات مختلفة إنما يبحث عن التأثير بأشكال سلبية وينسب على رأي المغاربة وتصوراتهم حول الأسرة المغربية.

■ هناك مفارقة تستدعي التوقف، وهو أن حزب العدالة والتنمية الذي هاجمكم هو نفسه الذي صادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروف باختصارا بـ «سيداو»، في عهد رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران سنة 2012، بل إن ابن كيران نفسه هو من دافع عن الاتفاقية وأسكت الأصوات الغاضبة داخل حزبه في تلك الفترة، بماذا تشعرون وأنتم ترون مواقف الحزب بين الأمم واليوم؟

■ هذا هو الأمر المحير، فالطرف الذي صادق على «سيداو»، والذي كان في موقع رئاسة حكومة تتعامل بناء على احترام مجموعة من المواثيق الدولية التي تهم مسألة المساواة بشكل أساسي، والذي التزم بالدستور وقام بحملة لصالحه وأعلن التزامه بكل مبادئه، بما في ذلك الفصل 19 الذي ينص على تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بنفس الحقوق، هو نفسه الذي يهاجم اليوم أي